

لغة، وإنما الفصحح إبهام (١)».

كما ورد في الحديث «على حمارٍ أتانٍ» بتنوين حمار فيقول: «وأما قوله: على حمار أتان فيستقيم على البدل أو على النعت. . ورؤى أيضا من غير تنوين فيقول: وأما من رواه بغير تنوين فهو في مذهبنا لا يجوز». وذكر أصله المعروف في الاضافة ثم قال: (فالرواية عندي منكورة). (٢).

وروى الأصيلي حديثا فيه «قيحاً يريه» بنصب (يَريه) فقال: لا يجوز فيه النصب، ولا ينكر في رواية الأصيلي مثل هذا، فقد تأملتها فوجدتها أكثر الروايات لحنا وتصحيحا (٣)».

ورؤى (ما رأيته أكثر صيام) بالخفض لصيام، فيقول: فلا أحسبه إلا وهما وأن الراوى ربما بنى اللفظ على الخط مثل أن يكون رآه مكتوبا بالميم مطلقة على مذهب من رأى الوقف على المنون المنصوب بغير ألف، فتوهمه مخفوضا، لاسيما وصيغة أفعال تضاف كثيرا، فتوهمها مضافة، وإضافتها ههنا لا تجوز قطعا (٤)».

ويقول في رواية: «هم الذين يغلبون على قرنك بالنون وفتح القاف»- فيقول: فإنه - والله أعلم - تصحيف ظاهر (٥). ورمى هذه الرواية فيما بعد بالخلل والزلل.

ما توقف فيه:

ومن أبين ما توقف فيه فلم يرفضه ولم يقبله كل القبول، ماروى في الحديث «لكن خوة الإسلام. . وقد ذكرنا توجيهه ونحن نصف كتابه «الامالي» ووازننا بين

(١) ن. م. ٦٠

(٢) ن. م. ٦٢ - ٦٣

(٣) ن. م. ١٠٨

(٤) ن. م. ١٣٢

(٥) ن. م. ١٢٩